



قرار مجلس الوزراء  
رقم (129) لسنة 2013 ميلادي  
بإعتماد الهيكل التنظيمي وإختصاصات  
وزارة الإتصالات وتنظيم جهازها الإداري

مجلس الوزراء

- بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري وتعديلاته .
- وعلى قانون النظام المالي للدولة ولانحة الميزانية والحسابات والمخازن وتعديلاتهما .
- وعلى القانون رقم (12) لسنة 2010 ميلادي بشأن اصدار قانون علاقات العمل ولائحته التنفيذية .
- وعلى القانون رقم (22) لسنة 2010 ميلادي ، بشأن الإتصالات .
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم(10) لسنة 2012 ميلادي في شأن منح الثقة للحكومة المؤقتة.
- وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (31) لسنة 2012 ميلادي بإعتماد الهيكل التنظيمي وإختصاصات وزارة الاتصالات والمعلوماتية وتنظيم جهازها الإداري.
- وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (28) لسنة 2013 ميلادي بإنشاء الهيئة الوطنية لأمن وسلامة المعلومات.
- وعلى قرار اللجنة الشعبية العامة "سابقا" رقم (63) لسنة 2005 ميلادي بإنشاء الشركة الليبية للإتصالات وتقنية المعلومات القابضة.
- وعلى كتاب مدير مكتب وزير الإتصالات رقم (181) 2013/2/6 ميلادي .
- وعلى كتاب أمين شؤون مجلس الوزراء رقم (338) بتاريخ 2013/3/5 ميلادي وكتابه رقم (708) بتاريخ 2013/3/20 ميلادي.
- وعلى ما قرره مجلس الوزراء بإجتماعه الإستثنائي الرابع والعادي العاشر لسنة 2013 ميلادي.

قرر  
مادة (1)

يعتمد الهيكل التنظيمي لوزارة الإتصالات ويتم تنظيم جهازها الإداري وتحدد اختصاصاتها وفقاً لأحكام هذا القرار .





مادة (2)

تتولى وزارة الاتصالات وضع القواعد والاصول التي تؤسس لتطوير وتنمية قطاع المعلوماتية والاتصالات والتكنولوجيا، وتحديد الحوافز والضوابط لدفع هذا القطاع نحو المزيد من النمو ضمن دائرة المنافسة والمساواة واحترام القوانين النافذة وتقديم المشورة إلى الحكومة في المسائل المتعلقة بالمعلوماتية والاتصالات والتكنولوجيا، وتتولى على وجه الخصوص ما يلي .:

1. تخطيط المعلوماتية والاتصالات والتكنولوجيا وسياستها واستراتيجيتها وإدارة تنظيمها وتطوير قطاع المعلوماتية والاتصالات والتكنولوجيا و استراتيجية التمكين الإلكتروني والأنشطة ذات الصلة في ليبيا.
2. وضع القواعد العامة لتنظيم خدمات المعلوماتية والاتصالات والتكنولوجيا في ليبيا، وإقتراح التشريعات حول قطاع المعلوماتية والاتصالات والتكنولوجيا على مجلس الوزراء.
3. وضع ومراقبة السياسات اللازمة لتحرير قطاع المعلوماتية والاتصالات والتكنولوجيا.
4. ضمان تحقيق المنافسة وخلق الفرص المتساوية لجميع مزودي الخدمات في قطاع المعلوماتية والاتصالات والتكنولوجيا.
5. وضع الاستراتيجية اللازمة لتنظيم قطاع المعلوماتية والاتصالات والتكنولوجيا، بما ينسجم مع الإستراتيجية العامة لهذا القطاع وخطط تحريره والمصادقة على إستراتيجية التنظيم.
6. مراجعة التشريعات المقدمة من الجهات التابعة للوزارة والجهات المختصة بتنظيم الاتصالات تمهيداً لإقرارها حسب الأصول الدستورية، بما يتوافق مع خارطة الطريق الموضوعة لتنظيم قطاع المعلوماتية والاتصالات والتكنولوجيا.
7. مراقبة الأسعار في قطاع المعلوماتية والاتصالات والتكنولوجيا والتدخل لمنع الاجراءات المانعة للمنافسة.
8. مراقبة الالتزام بمستوى جودة الخدمة في قطاع المعلوماتية والاتصالات والتكنولوجيا، وفرض الغرامات على المخالفين.
9. ضمان إدارة الطيف واستخدامه ومراقبته بشكل فعال لكافة خدمات المعلوماتية والاتصالات والتكنولوجيا.
10. العمل على تطوير خدمات (شبكات الجيل المقبل) البنية التحتية بقطاع المعلوماتية والاتصالات والتكنولوجيا.
11. ضبط عمليات تراخيص البث ومراقبة مضمون الإعلام الإلكتروني.



**مادة (19)**

للووزير أن يكلف مباشرة أي موظف من الموظفين التابعين والعاملين بالوزارة للقيام بأي عمل يراه ضرورياً وموافاته بأي معلومات ومستندات يطلبها ويراعى أن ينسق المكلف ورئيسه المباشر في الحالات التي تتطلب ذلك.

**مادة (20)**

للوزارة الإستعانة بالخبراء والمستشارين وذوي الإختصاص من خارج الوزارة على أن تحدد قرارات وعقود الإستعانة مهامهم ومكافأتهم بمراعاة التشريعات النافذة.

**مادة (21)**

يصدر بالتنظيم الداخلي للوزارة قرار من وزير الإتصالات.

**مادة (22)**

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره وعلى الجهات المعنية تنفيذه، ويلغى كل حكم يخالفه، وينشر في الجريد الرسمية .

  
مجلس الوزراء



صدر في 20 جمادى الأولى  
الموافق 11 / 4 / 1434 هجري  
2013/ ميلادي

(ح.ف)